

الآراء والتوجهات إزاء النوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سبتمبر/أيلول 2022



ماري كلير روش
جامعة برينستون

الملخص التنفيذي

المساواة الجندرية بعيدة كل البُعد عن التحقق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ثمة أغلبية صريحة في معظم الدول التي شملها الاستطلاع ترى أنه لا ينبغي للنساء أن تلعب أدواراً مساوية لأدوار الرجال في المجالين العام والخاص. على أن هناك أيضاً بوادر دالة على التغيير. خلال فترة الـ 15 عاماً الماضية، وهي فترة تنفيذ استطلاعات الباروميتر العربي السابقة، راح الرأي العام عبر المنطقة يميل تدريجياً نحو المساواة الجندرية. لا يقتصر السبب في هذا فحسب على أنّ الأجيال الشابة التي لديها أفكار ومعايير اجتماعية ليبرالية أكثر قد تقدم بها العمر، إنما يرتبط أيضاً بتحول حقيقي في التصورات عبر الأجيال. وتحديدًا، فإن التأييد لعبارات "الرجال أفضل في أدوار القيادة السياسية من النساء" و"التعليم الجامعي أهم للرجال مقارنة بالنساء" قد تراجع بحدة عبر عدة دول أجرينا فيها استطلاعات الباروميتر العربي.

دائماً ما يسعى الاستطلاع إلى فهم التصورات عن العنف ضد المرأة. هناك تصوّر منتشر بأن العنف ضد النساء قد زاد في المنطقة. ينسجم هذا التصوّر مع تقدير البنك الدولي بأن العنف الجندري زاد أثناء انتشار جائحة كوفيد 19 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.¹ إلا أن الفجوة بين تقديرات كل من الرجال والنساء لمدى انتشار العنف هي فجوة كبيرة، حيث النساء أكثر إقبالاً بكثير على القول بأن معدلات العنف قد زادت. ومن أجل التصدي لمشكلة العنف الجندري على النحو المناسب، فلا بد من تيسير المناقشات بين الجنسين.

ثمة تحدٍ آخر يخص النساء في المنطقة، هو تحدي فرص العمل. إذ أن معدلات مشاركة النساء في قوة العمل تبلغ أداها بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم.² على أن نتائج استطلاع الباروميتر العربي تُظهر بوضوح أن أغلب المواطنين يعتبرون المعوقات الهيكلية ذات آثار أكبر من المعوقات الثقافية، أي أن بإمكان الحكومات أن تضع دون تعقيدات تُذكر سياسات للتصدي لهذه التحديات.

كما تقدم نتائج الباروميتر العربي والسياق الذي يتيح التقرير مقترحات لما يمكن أن تفعله الحكومات لزيادة المساواة الجندرية في المجالين العام والخاص. أولاً، يبدو أن دعم شغل النساء لمناصب سياسية له آثار إيجابية. في مرحلة ما بعد الربيع العربي زادت أغلب الدول من التمثيل النسائي، إذ اعتمدت نظام الحصص النسائية في المناصب السياسية، في دساتيرها الجديدة. منذئذ، زادت الثقة في مسألة تولي نساء مناصب سياسية قيادية. يمكن للحكومات أن تساعد في استمرارية هذا التوجه بأن تدعم النساء في السياسة على كافة المستويات، وأن تزيد من عدد السيدات في المناصب السياسية التي يتم شغلها بالتعيين.

ولزيادة مشاركة النساء في قوة العمل، يمكن للحكومات أن تتصدى للتحديات الهيكلية، مثل عدم توفر وسائل المواصلات ومرافق رعاية الأطفال بآماكن العمل، فضلاً عن التصدي لمشكلة تدني الأجور. عند تخيير المواطنين أثناء الاستطلاع بين مجموعتي التحديات الثقافية (الوصم، أماكن العمل المختلطة بين الجنسين، إلخ) والتحديات الهيكلية مثل المذكورة أعلاه، ذكر المواطنون في أغلب الحالات أن التحديات الهيكلية تمثل عائقاً أكبر يعترض مشاركة النساء في قوة العمل، مقارنة بالمعوقات الثقافية. هذه نتيجة إيجابية بالنسبة إلى الحكومات التي تحاول إشراك مواطناتها في الاقتصاد، إذ تعد التحديات الهيكلية معوقات ملموسة وواضحة يمكن أن تتصدى لها السياسات الحكومية.

كانت تلك بعض نتائج 12 استطلاع رأي ممثل لمستوى الدولة عبر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة 2021-2022، ضمن أعمال الدورة السابعة من الباروميتر العربي. تشمل النتائج نحو 26 ألف مقابلة أجريت عبر المنطقة، بهامش خطأ يقارب الـ 2 بالمئة في كل دولة من الدول التي أجري بها الاستطلاع. إجمالاً، يتضح من هذه النتائج أن في حين يعبر المواطنون العرب في المجمال عن آراء تقليدية تجاه المعايير الجندرية، فإن العقول والآراء تتغير باتجاه المزيد من المساواة الجندرية. كما أن في جعبة الحكومات أدوات كثيرة لتحسين معدلات إشراك قوة العمل النسائية غير المُستفاد منها بالقدر الكافي في كل من الدول التي شملها الاستطلاع.

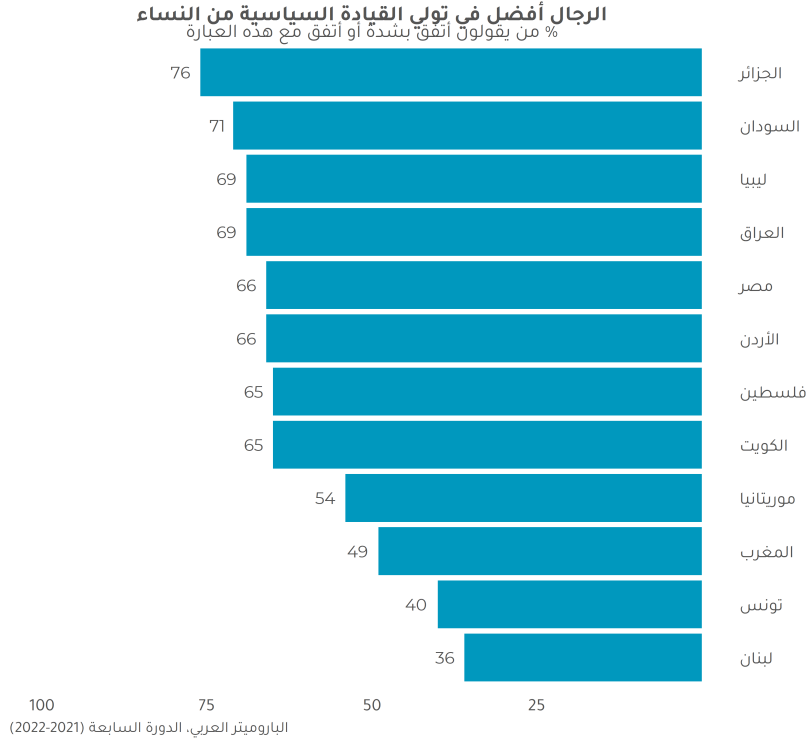
النساء في السياسة

رغم المكتسبات التي أحرزتها النساء مؤخراً في مُعترك المجال السياسي عبر المنطقة، فإن نتائج الدورة السابعة من الباروميتر العربي توضح لنا أن المساواة الجندرية لا تزال هدفاً بعيد المنال. في تسع من 12 دولة شملها استطلاع الباروميتر العربي، أيد أغلب المواطنين أو أيدوا بقوة مقولة "في العموم، الرجال أفضل من النساء في مناصب القيادة السياسية". هناك إقبال شديد على هذا الرأي في كل من الجزائر (76 بالمئة) والسودان (71 بالمئة) وليبيا (69 بالمئة) والعراق (69 بالمئة).

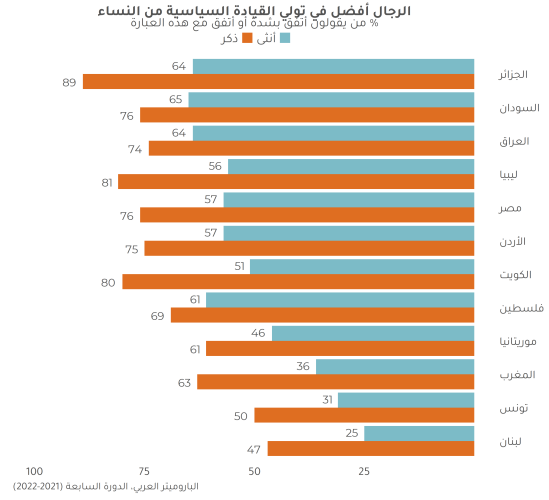
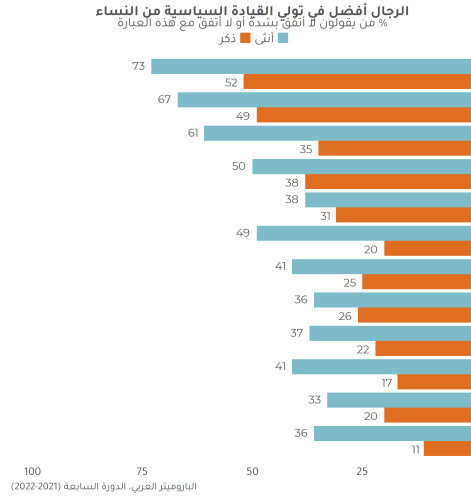
¹ رابط إلى تقرير البنك الدولي.

² رابط إلى إحصاءات "بوفرتي أكشن لاب".

ثم وفي دولتين اثنتين فقط (لبنان وتونس) يختلف أغلب السكان أو يختلفون بشدة مع هذه المقولة. في المغرب، تبين أن السكان ينقسمون بالتساوي، حيث يؤيد المقولة أو يؤيدها بشدة 49 بالمئة، ويعارضها أو يعارضها بشدة 48 بالمئة.

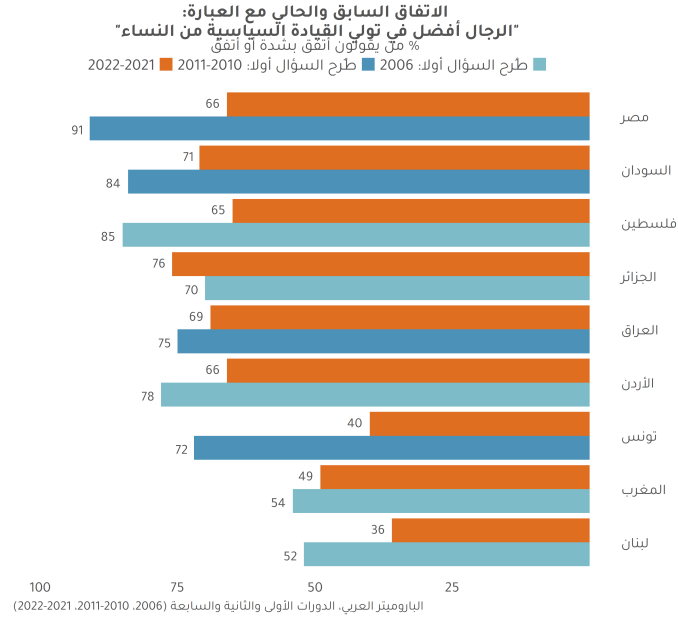


من غير المفاجئ أن تأييد ورفض هذه المقولة اشتمل على فروقات كبيرة بين المواطنين من الرجال والنساء. إذا فحصنا معدلات تأييد/رفض هذه المقولة بحسب الجندر، سوف نرى أن النساء أقل إقبالاً بكثير من الرجال على تأييدها أو تأييدها بشدة، وهذا في كل من الدول التي شملها الاستطلاع. على أن في 8 من 12 دولة شملها الاستطلاع بلغت نسبة النساء المؤيدات أو المؤيدات بقوة لمقولة أن الرجال أفضل في المناصب السياسية من النساء أكثر من النصف (في السودان والعراق وفلسطين ومصر والأردن وليبيا والكويت). يلاحظ أن أصغر فجوة بين آراء الرجال والنساء إزاء هذه المقولة بلغت 8 نقاط مئوية في فلسطين (69 رجال مقابل 61 نساء). وفي لبنان وتونس والمغرب وموريتانيا، رفضت نصف النساء على الأقل أو رفضن بشدة هذه المقولة.



يُلاحظ أن انقسام المواطنين المغاربة على هذه المقولة بالتساوي يخفي ورائه اختلافات كبيرة بحسب الجندر. إجمالاً، يؤيد هذه المقولة أو يؤيدها بشدة 63 بالمئة من الرجال في المغرب، مقابل تأييدها/تأييدها بشدة من قبل 36 بالمئة من النساء، بينما ترفض هذه المقولة أو ترفضها بشدة 61 بالمئة من النساء المغربيات. هذه الفجوة بواقع 27 نقطة مئوية في الآراء بين الرجال والنساء في المغرب هي الأكبر من نوعها إزاء هذا السؤال بين كافة الدول التي تغطيها هذه الدورة من الباروميتر العربي.

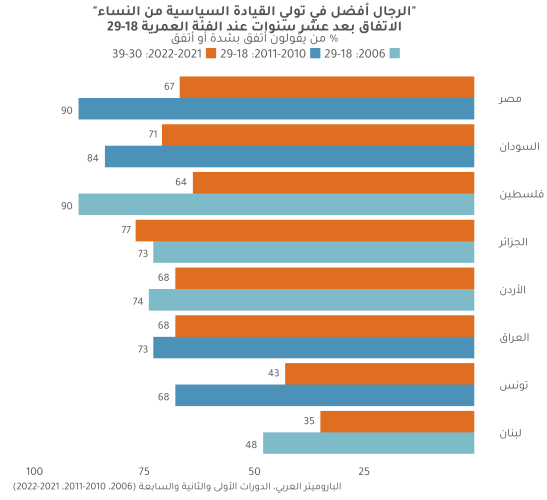
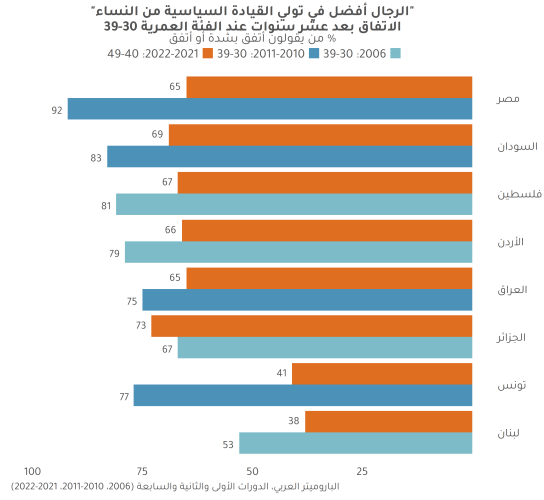
ويبدو أن أغلب الناس في الدول التي غطاها استطلاع الباروميتر العربي يؤيدون فكرة أن الرجال أفضل في المناصب السياسية من النساء، فإن التوجه طويل الأجل يُظهر تغيرات كبيرة تصب في صالح المساواة للمرأة، على مدار فترة الـ 15 عاماً المنقضية، إذ طرأت زيادة فاقت العشرة بالمئة في نسبة المواطنين الراضين أو الراضين بشدة لفكرة أن الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية من النساء، في ست من بين تسع دول، منذ بداية تنفيذ استطلاعات الباروميتر العربي في مختلف الدول.



شهدت تونس أكبر زيادة في معدلات تزايد الرفض لهذه المقولة، وقد زادت بواقع 32 نقطة مئوية، من 26 بالمئة في 2011 إلى 58 بالمئة في 2021. كما أن مصر وفلسطين - البلدان اللذان يوافق فيهما أغلب الرجال والنساء على أن الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية - شهدا ثاني وثالث أكبر نسبة تغير في الرأي إزاء هذا السؤال. لقد زاد الرفض لفكرة أن الرجال أفضل في المناصب السياسية بواقع 21 نقطة مئوية في مصر (9 بالمئة رفض في 2011 زادت إلى 30 بالمئة في 2022) و20 نقطة مئوية في فلسطين (15 بالمئة في 2006 ثم 35 بالمئة في 2021).

ويتضح من نتائج الباروميتر العربي أن تغيرات مهمة قد طرأت على مآل الوقت على آراء نفس الفئة العمرية. مرت 10 سنوات على الأقل منذ إجراء أول استطلاع للباروميتر العربي في سبع من الدول التسع. يعني هذا أن الشريحة التي كانت تبلغ من العمر 18 - 29 عاماً في الاستطلاع الأول تبلغ حالياً 30-39 عاماً. في كل من الدول التي أجري بها الاستطلاع قبل 2011،³ وجدنا مع استطلاع 2022-2021 زيادة بواقع 5 نقاط مئوية على الأقل في معدلات رفض المقولة، بين أفراد الشريحة العمرية 30-39 عاماً. مقارنة برأي نفس هذه الشريحة عندما كانت في نطاق 18-29 عاماً في أول استطلاع. وفي خمس من سبع دول، بلغ هذا التغير أكثر من 10 نقاط مئوية، بما يشمل في السودان (13 نقطة) ولبنان (13 نقطة) ومصر (23 نقطة) وتونس (25 نقطة) وفلسطين (26 نقطة). هذا التغير في الرأي بين شريحة 30-39 عاماً في 2011 وما قبله ثم 40-49 عاماً الآن، يعد أكبر. شهد العراق أقل تغير بين الدول الأخرى، وكان 10 نقاط مئوية. وشهدت تونس أكبر تغير، حيث أيد 77 بالمئة من المواطنين في سن 39-39 عاماً هناك في 2011 أو أيدوا بشدة أفضلية الرجال في المناصب السياسية القيادية مقارنة بالنساء، ثم بلغت نسبة تأييد الشريحة العمرية 40-49 عاماً في 2021 بتونس 41 بالمئة فقط. إذن فبدلاً من أن يستمر الناس في تبني نفس الآراء والمعتقدات عبر السنوات، يتضح من هذه النتائج أن هذه الشرائح العمرية، مع تقدمها في السن، حدّث بعض أفرادها آراءهم لصالح قبول القيادة السياسية النسائية.

³المغرب مستثنى لأسباب منهجية/إجرائية. أثناء الاستطلاع الأول بالمغرب في 2007، تم التعرف على أعمار المبحوثين فقط بتعريف الشريحة العمرية العريضة التي ينتمي إليها المبحوث، دون تحديد السن بدقة، من ثم نستبعد المغرب من هذا التحليل.



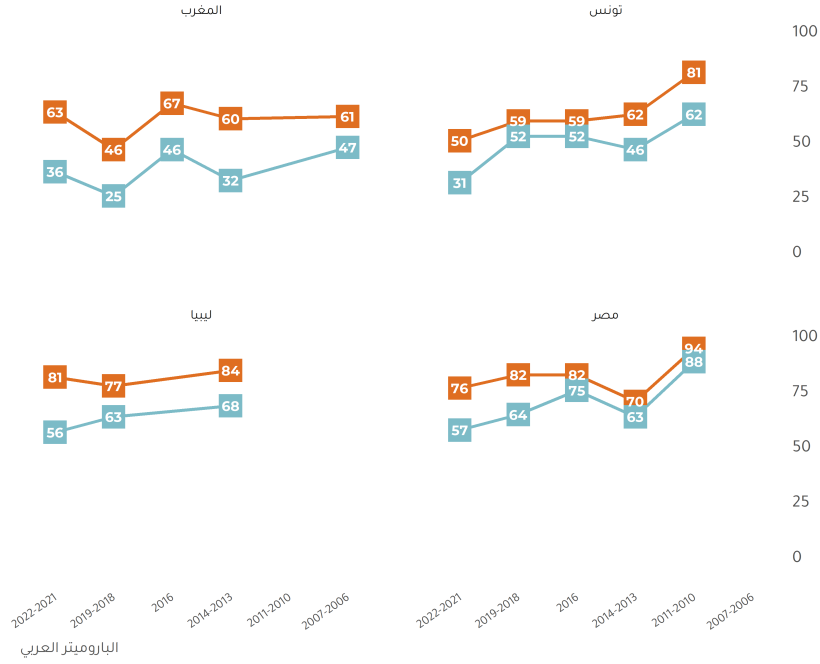
ومع تقسيم النتائج بحسب الجندر، نرى أن النساء هن القوة المحركة لزيادة القبول لفكرة القيادة السياسية النسائية. في أربع من الدول التسع، لم تتغير كثيراً آراء الرجال حول القيادة السياسية للنساء (الأردن، العراق، ليبيا،⁴ المغرب). على النقيض، فإن النساء في كل من الدول قد زاد اختلافهن مع فكرة أن الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية. أصغر تغيير في صفوف النساء كان في العراق. في 2012، اختلفت 28 بالمئة من النساء العراقيات أو اختلفن بشدة مع مقولة أن الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية من النساء، مقارنة بـ 36 بالمئة في 2022، ما يمثل زيادة بواقع 8 نقاط مئوية فقط. وشهدت تونس أكبر تغير في الرأي في صفوف كل من الرجال والنساء؛ إذ زاد رفض المواطنات والمواطنين لهذه المقولة بالتساوي بواقع 32 نقطة مئوية، بين عامي 2011 و2021.

⁴ تم إجراء الاستطلاع في ليبيا والكويت لأول مرة عام 2014. التوجهات في ليبيا نفحصها على امتداد فترة زمنية أقصر مقارنة بالدول الأخرى.

الرجال أفضل في تولي القيادة السياسية من النساء

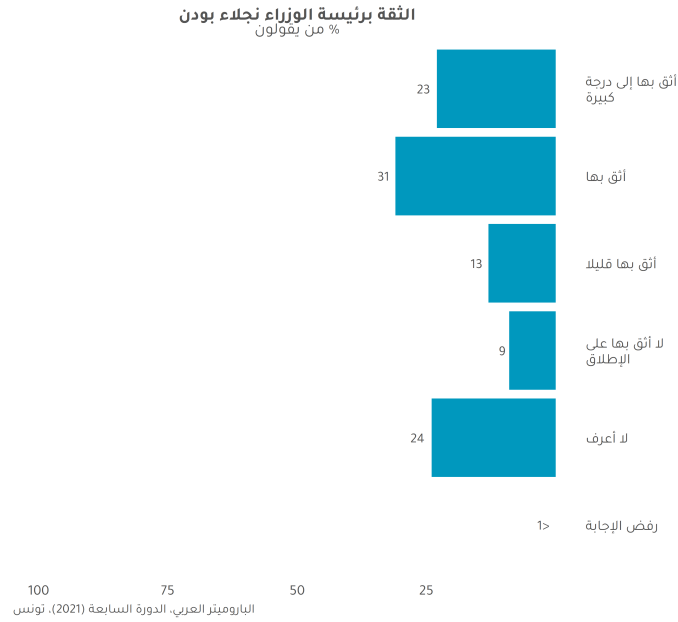
% من يقولون أتفق بشدة أو أتفق مع هذه العبارة

أنثى ذكر



كان التغير في تونس تحديداً كبيراً للغاية، على ضوء تعيين نجلاء بouden رمضان كأول رئيسة وزراء في العالم العربي. قام الرئيس قيس سعيّد بتعيين رمضان بعد تعليق عمل البرلمان. إجمالاً، يقول 54 بالمئة من التونسيين والتونسيات إن لديهم ثقة كبيرة أو كبيرة للغاية في رمضان، في غياب اختلاف كبير في هذه النسبة بين الرجال والنساء المبحوثين والمبحوثات. قبل تعليق عمل البرلمان، كان يُشار إلى تونس بصفتها الدولة الديمقراطية العربية الوحيدة.⁵ وكانت النساء في البرلمان التونسي لديهن أكبر نفوذ نسائي على الحكومة مقارنة بالبرلمانات في أي دولة عربية أخرى. ورغم إحباط وغضب المواطنين في تونس من البرلمان (أيد أو أيد بشدة 91 بالمئة من المواطنين قرار سعيّد بتعليق عمله)، فإن التواجد النسائي على ما يبدو قد زاد من ثقة الناس في القيادة النسائية.

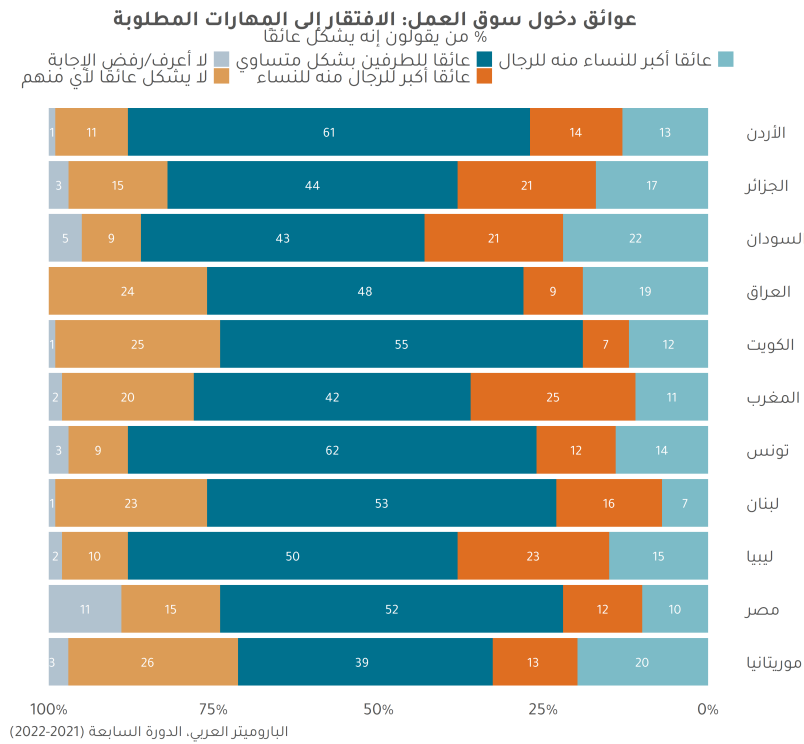
⁵ انظر التايم، بروكينجز، المجلس الأطلسي، ورويتز.



النساء والعمل

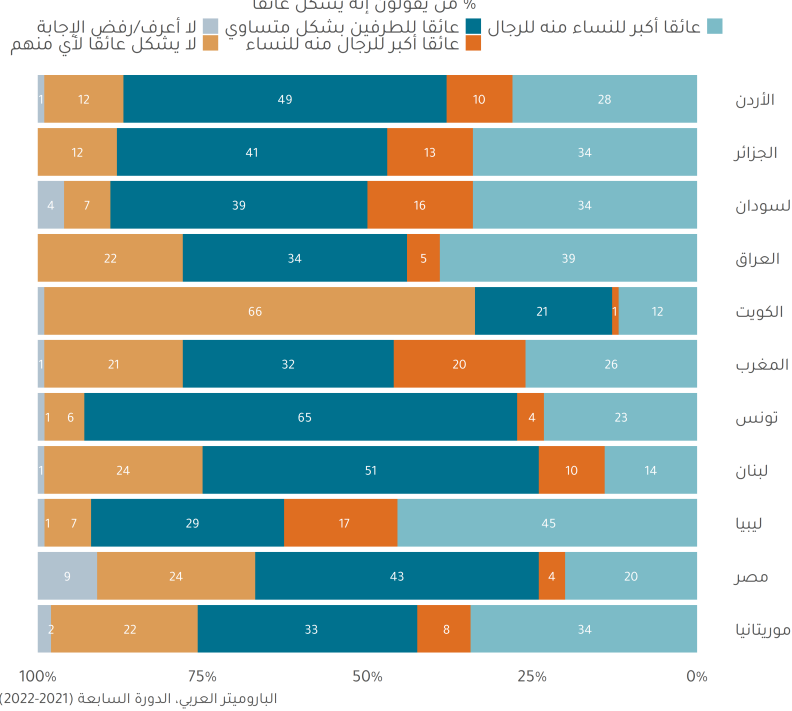
يطرح الباروميتر العربي جملة من الأسئلة المتصلة بالمعوقات التي تواجه المواطنات والمواطنيين في دخول قوة العمل. يشمل هذا سلسلة من الأسئلة التي تركز على ما إذا كان كل من المعوقات المذكورة تمثل مشكلة أكبر للنساء أم للرجال أو نفس القدر من الإشكال للجنسين، أو لا تُعد مشكلة بالمرّة.

اثنان من المعوقات المدرجة ضمن الأسئلة يعتبران من المعوقات الهيكلية: عدم توفر وسائل المواصلات، وعدم توفر المهارات اللازمة للوظائف. يمكن للحكومات أن تتدخل بتغييرات في السياسات للتصدي لهذه المشكلة وتلك. المعوق الثالث يضرب بجذوره في اعتبارات "ثقافية": عمل الرجال والنساء معاً في أماكن عمل واحدة. ثمة حلول "سياساتية" أقل لجعل المواطنيين أكثر أريحية في العمل معاً بأماكن عمل مختلطة. في حالتَي المعوقات الهيكلية، قالت أعداد كبيرة من المواطنيين بأغلب الدول التي أجري فيها الاستطلاع إن هذا العائق يعترض النساء والرجال بالتساوي. المعوق الأكثر اتفاقاً حوله، هو نقص المهارات اللازمة للوظائف المتوفرة. وتتراوح نسبة اعتبار نقص المهارات عائقاً متساوياً للنساء والرجال من 39 بالمئة في موريتانيا إلى 62 بالمئة في تونس. ثاني أكثر اختيار تم اختياره في موريتانيا - وهو "ليس عائقاً للرجال أو للنساء" - كان الإقبال عليه بواقع 26 بالمئة، أي 13 نقطة مئوية أقل من الاختيار الأول. إجمالاً، يتضح من النتائج أن المواطنيين والمواطنات العرب لا يعتبرون نقص المهارات مشكلة جندرية تعترض دخول النساء قوة العمل.

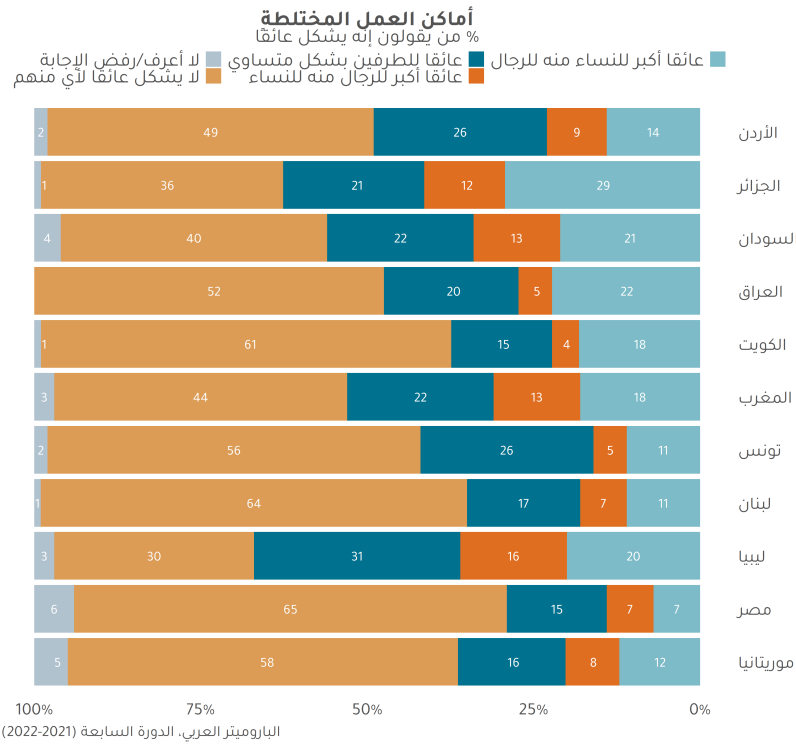


ينقسم المواطنون والمواطنات في دول عديدة بالتساوي بين اعتبار وسائل المواصلات عائقاً أكبر يعترض النساء، واعتباره عائقاً يعترض الجنسين بالتساوي. في ليبيا والعراق، صنف مواطنون أكثر نقص وسائل المواصلات كأكثر عائق يعترض النساء (45 بالمئة و39 بالمئة على التوالي). في الوقت نفسه، يرى الثلث في موريتانيا (34 بالمئة) أن المواصلات عائق أكبر بالنسبة للنساء، وقال الثلث إنه عائق يعترض دخول النساء والرجال قوة العمل بنفس القدر. في الأردن والمغرب والسودان وتونس، كان ثاني أكبر اختيار في هذا السؤال هو أن نقص المواصلات عائق أكبر للنساء (28 بالمئة، 26 بالمئة، 34 بالمئة، 23 بالمئة على التوالي). ولم يتبين في أية دولة أجري بها الاستطلاع اعتبار المواطنين أن نقص المواصلات عائق أكبر للرجال مقارنة بالنساء.

عوائق دخول سوق العمل: الافتقار إلى وسائل النقل



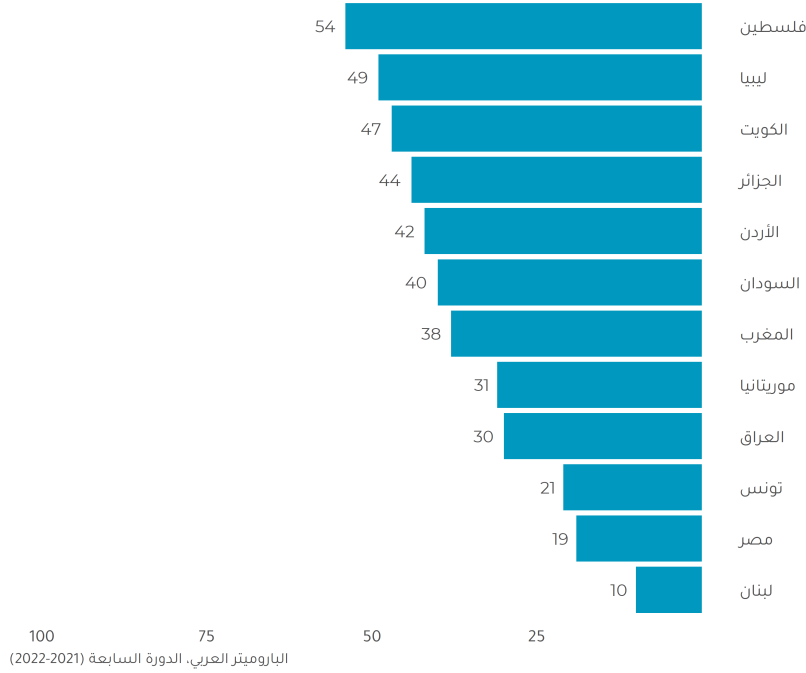
وفيما يخص مدى اعتبار عمل الرجال والنساء معاً في أماكن عمل مختلطة عائقاً يعترض زيادة مشاركة النساء في قوة العمل، قال عدد كبير من المواطنين في كل الدول إنه ليس عائقاً بالنسبة إلى الرجال أو النساء. ليبيا هي البلد الوحيد الذي قالت فيه نسبة مساوية تقريباً من المواطنين إن أماكن العمل المختلطة ليست عائقاً، بنفس الدرجة للرجال والنساء (30 بالمئة)، وإن قالوا إنها عائق بنفس الدرجة للرجال والنساء (31 بالمئة). في كل الدول الأخرى التي تم فيها الاستطلاع، كانت الإجابة الأكثر شيوعاً هي أن أماكن العمل المختلطة لا تمثل عائقاً لأي من الجنسين.



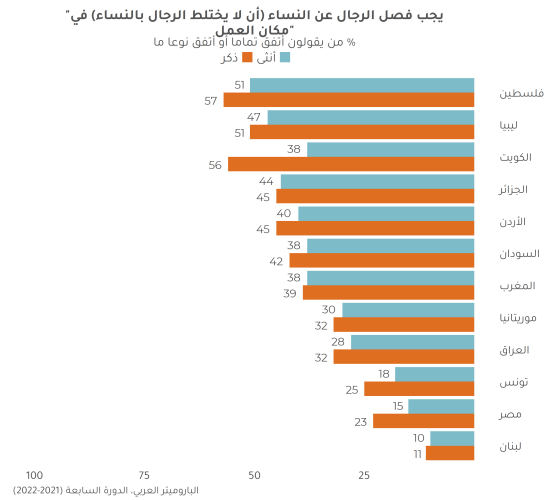
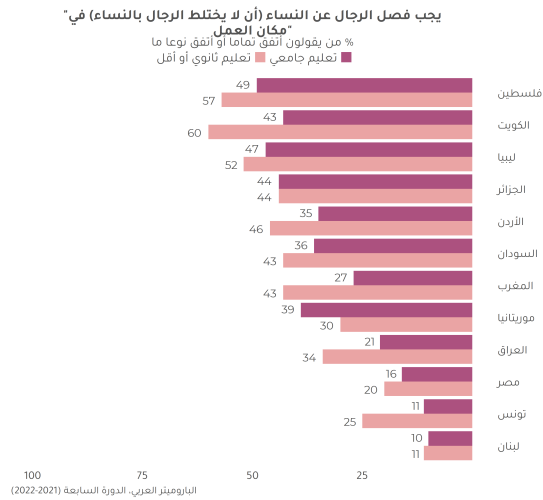
يظهر عدم اعتبار اختلاط أماكن العمل عائفاً للرجال أو النساء مرة أخرى في ردّ المواطنين والمواطنات على مقولة "يجب الفصل بين الرجال والنساء (عدم اختلاطهم) في أماكن العمل". ففي 11 من 12 دولة شملها الاستطلاع، اختلف أو اختلف كثير أكثر من نصف المبحوثين مع هذه المقولة. والمواطنون في لبنان هم الأكثر اختلافاً مع هذه المقولة، بواقع 89 بالمئة يختلفون أو يختلفون بشدة مع هذا الرأي.

يجب فصل الرجال عن النساء (أن لا يختلط الرجال بالنساء) في "مكان العمل"

% من يقولون اتفق تماماً أو اتفق نوعاً ما



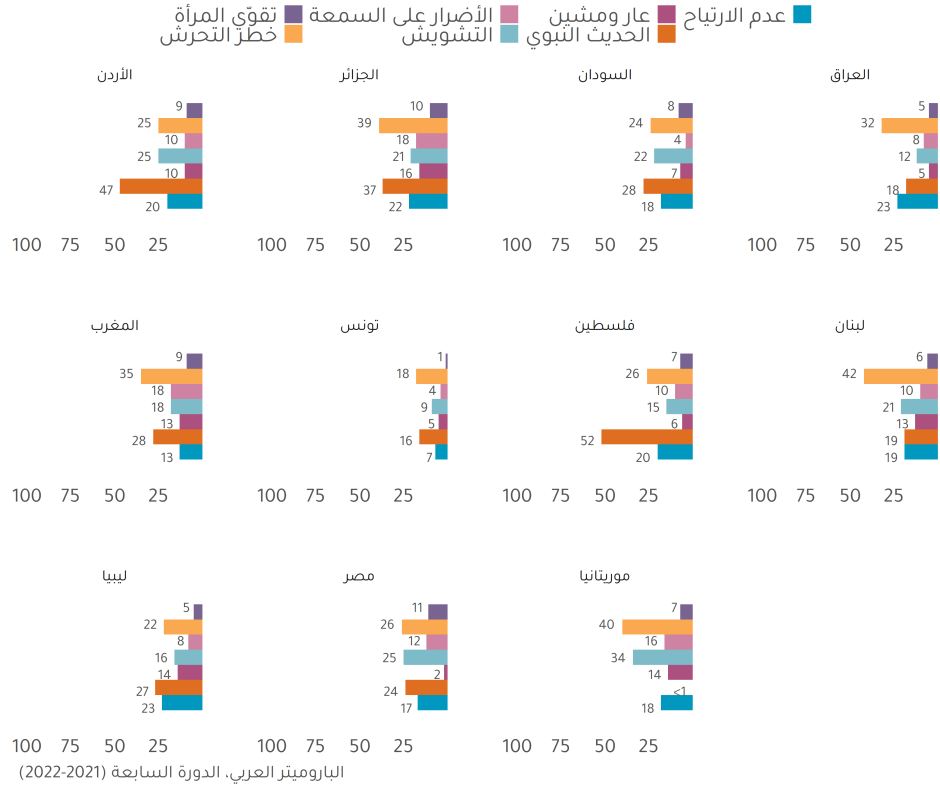
ثم إنه ليس هنالك اختلاف كبير في الآراء بين الرجال والنساء في هذه المسألة. رغم أن النساء أقل إقبالاً على تأييد اعتبار الاختلاط في أماكن العمل مشكلة، فالاختلاف في الرأي بين الرجال والنساء لا يتجاوز 10 نقاط مئوية في 11 من 12 دولة أجري فيها الاستطلاع. على أن هناك فجوات أكبر بكثير عندما نقسم جمهور المبحوثين بحسب مستوى التعليم. في المغرب، يؤيد 43 بالمئة من المواطنين والمواطنات أصحاب التعليم الثانوي أو أقل فكرة عدم اختلاط النساء والرجال في أماكن العمل، مقارنة بـ 27 بالمئة في صفوف الحاصلين على التعليم الجامعي أو أكثر. ثمة اختلافات تفوق 10 نقاط مئوية أيضاً في كل من تونس والعراق والأردن (14 نقطة، 13 نقطة، 11 نقطة على التوالي). موريتانيا هو البلد الوحيد الذي يؤيد فيه أصحاب التعليم العالي فكرة الفصل بين الجنسين في العمل أكثر من أصحاب المستويات التعليمية الأقل (ثانوي فأقل) (بواقع 39 بالمئة مقارنة بـ 30 بالمئة).



ولدى سؤال المواطنين عن الأسباب وراء رأيهم بضرورة الفصل بين الجنسين في العمل، كان خطر التحرش والأسباب الدينية هما الردان الأكثر تكراراً، عادة مع القول بأن الرجال والنساء سيصبحون مشتتين في أماكن العمل عن عملهم/ن. الدول الأربع التي بها أعلى نسب الاتفاق بين المواطنين على ضرورة الفصل بين الجنسين في العمل - فلسطين (54 بالمئة)، ليبيا (49 بالمئة)، الأردن (42 بالمئة)، السودان (40 بالمئة) - هي الدول التي ذكرت فيها أيضاً الأسباب الدينية أكثر من غيرها كأسباب لضرورة الفصل بين الجنسين، في تقدير المواطنين الذين رأوا ضرورة الفصل بين الجنسين (52 بالمئة منهم في فلسطين، 27 بالمئة في ليبيا، 47 بالمئة في الأردن، 28 بالمئة في السودان). يفسر هذا على الأرجح الاختلافات بناء على مستوى التعليم. في أغلب الدول⁶، فإن أصحاب التعليم الثانوي فأقل هم الأكثر إقبالاً على ذكر الأسباب الدينية مقارنة بأصحاب المستويات التعليمية الأعلى.

⁶ الاستثناء هنا هو موريتانيا وليبيا.

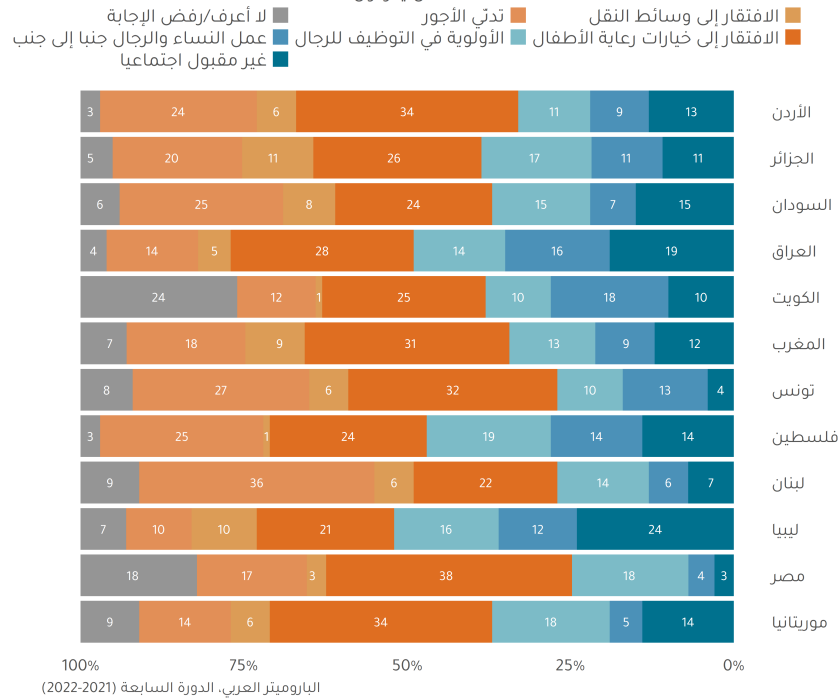
سبب فصل الرجال عن النساء من بين من يريدون الفصل % من يقولون



إضافة إلى تصنيف التحديات المرتبطة بكل عائق محتمل، فإن الاستطلاع اشتمل أيضاً على أسئلة حول أكبر عائق يعترض دخول النساء قوة العمل، من بين قائمة بها ثلاثة معوقات هيكلية محتملة وثلاثة معوقات ثقافية محتملة. ذكر نصف المواطنين على الأقل (في 9 من 11 دولة مشمولة بالاستطلاع⁷) عائقاً هيكلياً بصفته أكبر تحدٍ يعترض دخول النساء قوة العمل. يميل الرجال والنساء معاً إلى اختيار المعوقات الهيكلية بنفس النسب، والاستثناء هنا هو كل من تونس (68 بالمئة نساء مقابل 60 بالمئة رجال) والأردن (73 بالمئة نساء مقابل 55 بالمئة رجال).

⁷ لم يتم طرح السؤال في الكويت.

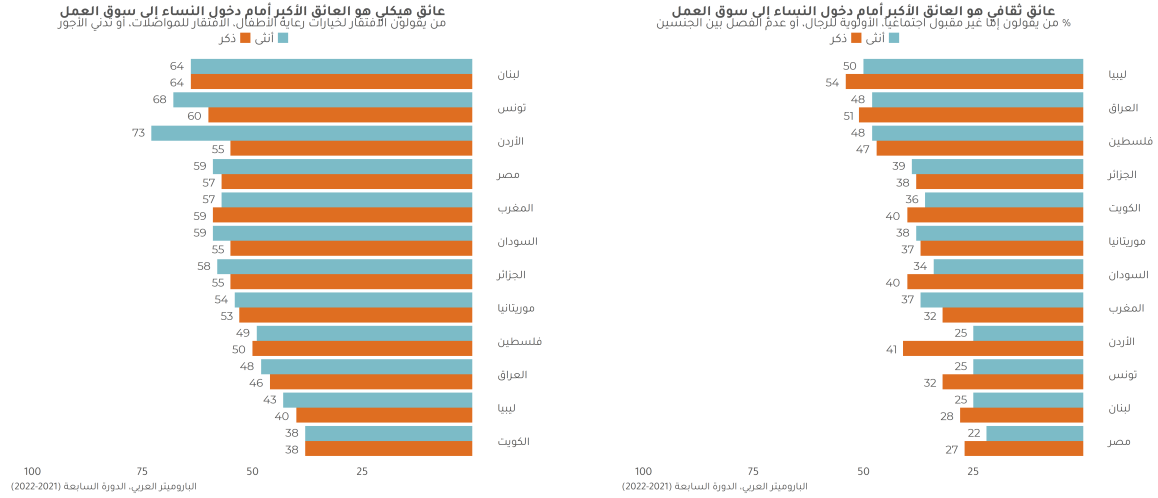
أكبر عائق أمام دخول النساء إلى سوق العمل



الاختيارات الهيكلية المطروحة على المبحوثين كانت "عدم توفر رعاية الأطفال" و"عدم توفر وسائل المواصلات" و"تدني الأجور". في 11 من 12 دولة، كانت اختيارات "عدم توفر رعاية الأطفال" هي العائق الأكثر ذكراً (أو بنفس نسبة اختيار عائق آخر معه في المرتبة الأولى) لدى سؤال النساء عن التحدي الأكبر الذي يواجه دخولهن قوة العمل. في لبنان فقط - الذي كابد الانهيار المالي في 2019 - قالت نساء أكثر إن تدني الأجور هو أكبر عائق، يليه اختيارهن لعدم توفر رعاية الأطفال. النتائج في صفوف المبحوثين الرجال جاءت مماثلة فيما يخص ترتيب أهمية "رعاية الأطفال" في الدول المشمولة بالاستطلاع. لكن تمثل كل من الأردن وتونس الاستثناء الأساسي هنا. إجمالاً، فإن 40 بالمئة من النساء في الأردن و37 بالمئة من النساء في تونس قلن إن رعاية الأطفال هي التحدي الأساسي مقارنة بـ 27 بالمئة من الرجال الأردنيين و27 بالمئة من الرجال التونسيين. وتبين أيضاً - عبر المنطقة - أن عدم توفر وسائل المواصلات هو العائق الذي يحلّ في المرتبة الثانية في كل الحالات تقريباً بعد كل من "رعاية الأطفال" و"تدني الأجور". ليبيا هو البلد الوحيد الذي حلّ فيه "عدم توفر المواصلات" في نفس الترتيب مع "تدني الأجور"، بنسبة 10 بالمئة.

العراق وليبيا هما البلدان الوحيدان اللذان لم يخترا فيهما أغلبية المواطنين عائقاً هيكلياً. المواطنون في العراق منقسمون بشكل شبه متساوٍ بين المعوقات الهيكلية والثقافية (47 بالمئة مقابل 49 بالمئة على التوالي). وفي ليبيا، اختار 41 بالمئة من المواطنين عائقاً هيكلياً مقارنة بـ 52 بالمئة اختاروا عائقاً ثقافياً، بحيث أصبحت ليبيا استثناء رئيسياً لهذا التوجه العام في آراء المواطنين عبر المنطقة.

وبغض النظر عن عدد المواطنين الذين اختاروا العائق الثقافي دون العائق الهيكلي في أي من الدول، فالرجال يميلون عادة أكثر من النساء للأسباب الثقافية (كونها عائقاً أكبر يعترض دخول النساء قوة العمل مقارنة بالأسباب الهيكلية). يبلغ هذا الاختلاف أقصاه في الأردن، حيث يرى 41 بالمئة من الرجال أن سبباً ثقافياً هو العائق الأكبر لدخول النساء قوة العمل، مقارنة بـ 25 بالمئة فقط من النساء يرون الأمر نفسه.



والمعوقات الثقافية المحتملة التي يمكن للمبحوثين الاختيار من بينها هي "عدم الفصل بين الجنسين"، "تفضيل اختيار الرجال في الوظائف المتاحة"، "عدم تقبل عمل المرأة في المجتمع". في كل من العراق وليبيا كان الاعتقاد بأن عمل المرأة خارج بيتها بصفته أمراً غير مقبول ثقافياً، هو العائق الثقافي الذي اختاره أكبر عدد من المبحوثين. وفي مصر ولبنان وموريتانيا وفلسطين، كان العائق الثقافي الأكثر اختياراً هو "تفضيل اختيار الرجال في الوظائف المتاحة"، وهو على نفس الترتيب في تقدير المواطنين (مع "عدم تقبل عمل المرأة مجتمعياً") في المركز الأول في كل من السودان والمغرب.

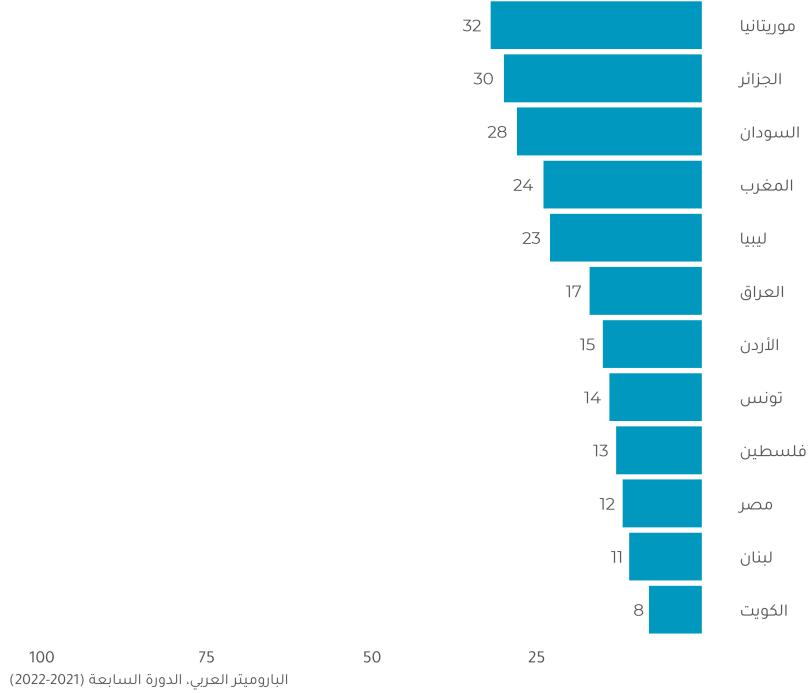
لم يُذكر كثيراً "عدم الفصل بين الجنسين في أماكن العمل" في جميع الدول التي أجري فيها الاستطلاع. في العراق أعلى نسبة من المواطنين اعتبروا اختلاط أماكن العمل أكبر تحدٍ يواجه دخول النساء قوة العمل، بواقع 16 بالمئة. وفي مصر أصغر نسبة أعطت الأولوية لهذا العامل (3 بالمئة فقط). وفي كل الدول، كان الاختلاف في التصورات بين الجنسين بشأن أولوية الفصل بين الجنسين في أماكن العمل كأهم سبب، اختلافاً جدياً ضئيلاً أو لا وجود له.

هناك عدة استنتاجات مهمة تقدمها لنا هذه النتائج. أولاً، تُعتبر - في تقدير المواطنين عبر المنطقة - العوائق الهيكلية هي العوائق الأكبر التي تعترض دخول النساء قوة العمل، مقارنة بالعوائق الثقافية. هذا يعني أن بإمكان الحكومات عبر المنطقة أن تتخذ خطوات باتجاه زيادة مشاركة النساء في قوة العمل من خلال سن سياسات تتصدى لهذه التحديات (الهيكلية). يمكن لتحسين مرافق وتدبير رعاية الأطفال، وزيادة الأجور، وتحسين وسائل المواصلات، أن تزيد كثيراً من قدرة النساء على المشاركة في قوة العمل. في الوقت نفسه، فإن تغيير التصورات والسلوكيات الشخصية ومستويات تقبل عمل النساء من الزاوية الثقافية يستغرق في العادة فترات أطول، ما يعني أن المعوقات الثقافية قد تكون هي فئة المعوقات التي ستبقى قائمة لفترات أطول. فيما يخص المعوقات الثقافية، بينما قد تقع الآراء والتفضيلات الشخصية خارج قدرة الحكومات على التأثير، فقد تكون الحكومات قادرة على مكافحة تفضيل منح الرجال فرص العمل بدلاً من النساء، عن طريق تقديمها محفزات لتعيين نساء أكثر. وأخيراً ففي جميع الدول التي ضُمها الاستطلاع، يشغل الرجال الأغلبية العظمى من مناصب صناعة القرار الحكومي؛ من ثم، إذا كانت الحكومات تريد زيادة نسب النساء في قوة العمل، فلا بد من تنظيم حوار بين الجنسين لتقييم جذور المشكلة. دون هذا الحوار، يمكن إساءة تخصيص الموارد المتوفرة وإنفاقها على معالجة عوائق ومشكلات أقل أهمية، أو على مشكلات لا تعد مشكلات في نظر الناس من الأصل.

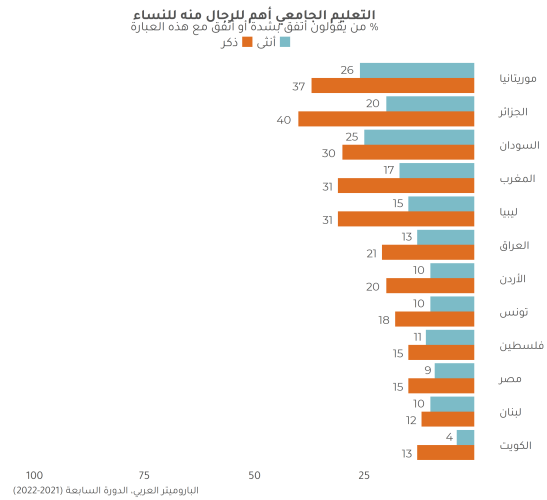
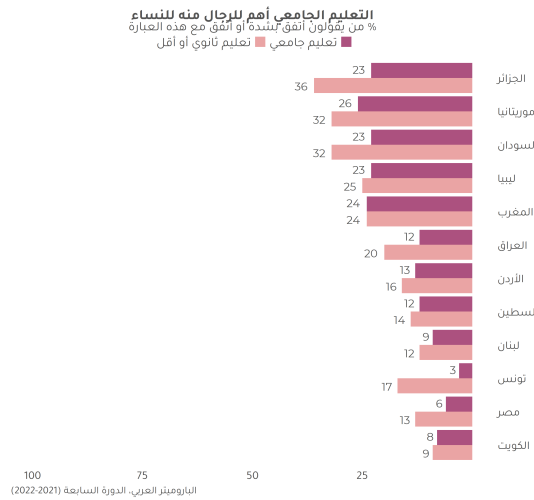
النساء والتعليم

أيد أقل من ثلث المواطنين في مختلف الدول التي شملها استطلاع الدورة السابعة للباروميتر العربي - أو أيدوا بشدة - فكرة أن التعليم الجامعي أهم للذكور مقارنة بالإناث. موريتانيا (32 بالمئة) والسودان (28 بالمئة) هما البلدان الوحيدان اللذان بهما أكثر من ربع المواطنين يؤيدون هذه المقولة. بيد أن الكويت لديها أقل نسبة تأييد لهذه الفكرة، بواقع 8 بالمئة.

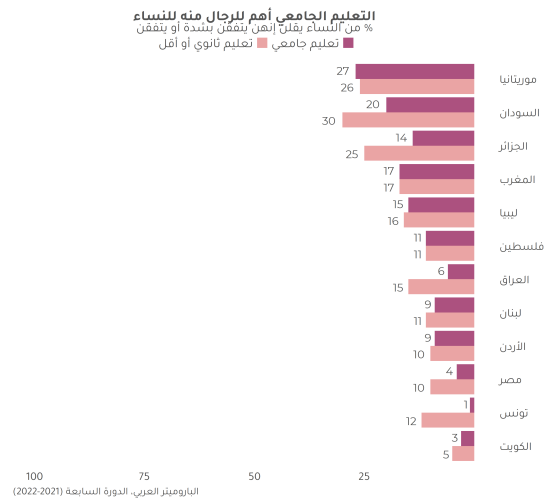
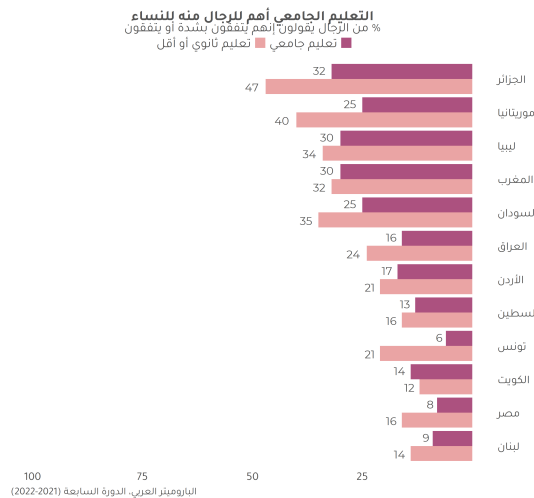
التعليم الجامعي أهم للرجال منه للنساء
% من يقولون أتفق بشدة أو أتفق مع هذه العبارة



هناك اختلافات كبيرة في الآراء بين الرجال والنساء حول هذه القضية. في 5 من 12 دولة شملها الاستطلاع، بلغ الفارق ما لا يقل عن 10 نقاط مئوية في مستوى تأييد هذه المقولة بين الجنسين. أكبر فجوة قائمة في ليبيا، حيث 15 بالمئة فقط من النساء يؤيدن أو يؤيدن بشدة هذه المقولة، مقارنة بـ 31 بالمئة من الرجال. لا تعتمد مستويات تأييد هذه الفكرة على مستوى تعليم المواطنين. في حين تبين في نصف الدول التي شملها الاستطلاع وجود اختلاف في تأييد هذه المقولة بواقع أكثر من 5 نقاط مئوية، ففي تونس والجزائر فقط كانت الفجوة بحسب مستوى التعليم أكبر من 10 نقاط مئوية (17 بالمئة من أصحاب التعليم الثانوي أو أقل يؤيدون أو يؤيدون بشدة هذه المقولة مقارنة بـ 3 بالمئة فقط من الحاصلين على تعليم جامعي أو مستوى تعليمي أعلى في تونس، والفارق 36 بالمئة مقارنة بـ 23 بالمئة في الجزائر).

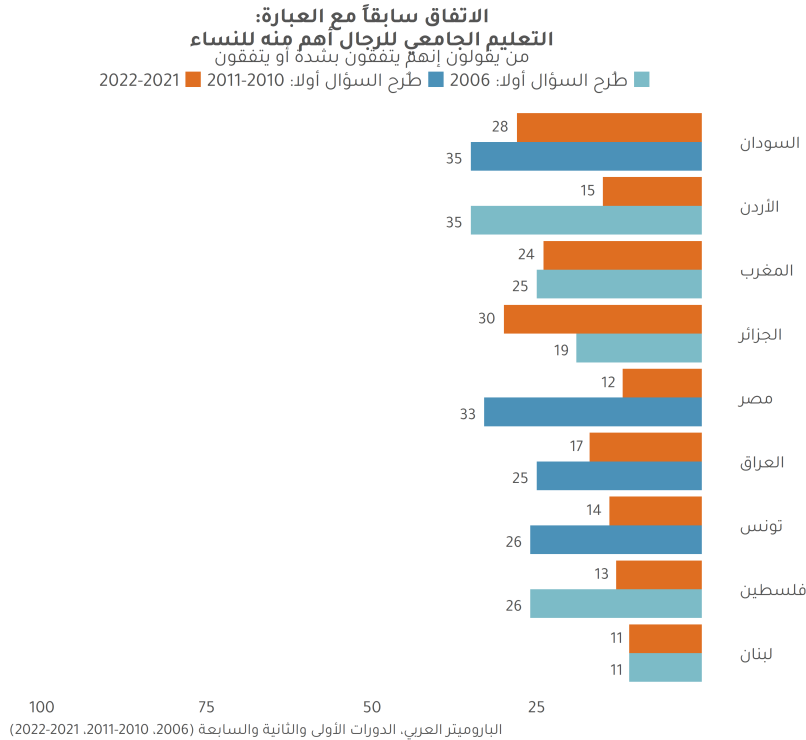


بالنظر إلى التقاطع بين الجندر والتعليم، لم يكن من المدهش ربما أن النساء هن الأكثر إقبالاً على تأييد المساواة الجندرية في التعليم. كما أن هناك تفاوت أكبر في تأييد ورفض المقولة بحسب مستوى التعليم في أوساط الرجال، مقارنة بالتفاوت بحسب مستوى التعليم بالنسبة للنساء. الاختلاف في الآراء بين الرجال الذين حصلوا على التعليم الثانوي على الأقل ومن حصلوا على التعليم الثانوي أو مستوى تعليمي أقل منه هو نفس الفارق (الفجوة) دائماً أو أكبر مقارنة باختلاف الآراء بين النساء الأفضل والأقل تعليماً. في موريتانيا والمغرب وليبيا وفلسطين، لا توجد اختلافات تذكر في آراء النساء بغض النظر عن مستوى التعليم. أي أن النساء لا يختلفن كثيراً في آرائهن إزاء المساواة الجندرية بناء على مستوى التعليم، بينما يغير الرجال رأيهم نحو المساواة كلما ارتفع المستوى التعليمي.



يتعقب الباروميتر العربي منذ أكثر من 15 عاماً الآراء حول سؤال لأي درجة يجب أن يكون للرجال والنساء نفس الحقوق في التعليم الجامعي. رغم أن قلة من المواطنين في أي بلد يوافقون على أن التعليم الجامعي أهم للرجال من أهميته للنساء، فالتوجه القائم منذ فترة هو توجه مختلط ومعقد أكثر. في ثلاث دول، لم يطرأ تغير يُذكر على مر الوقت: لبنان، المغرب، ليبيا. قلة في لبنان أيدوا هذه المقولة في أي وقت، حيث يقول 1 من كل 10 أشخاص بضرورة تفضيل الرجال على النساء

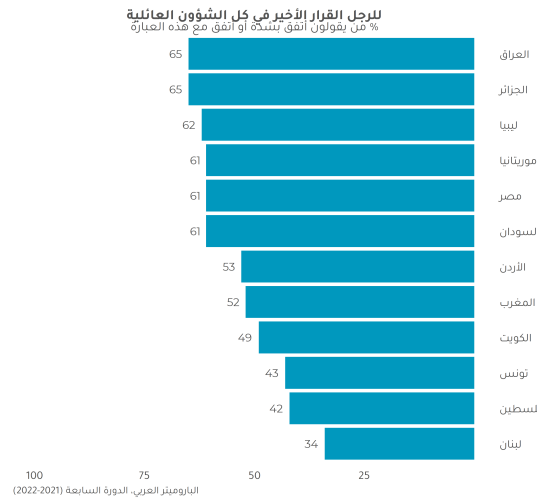
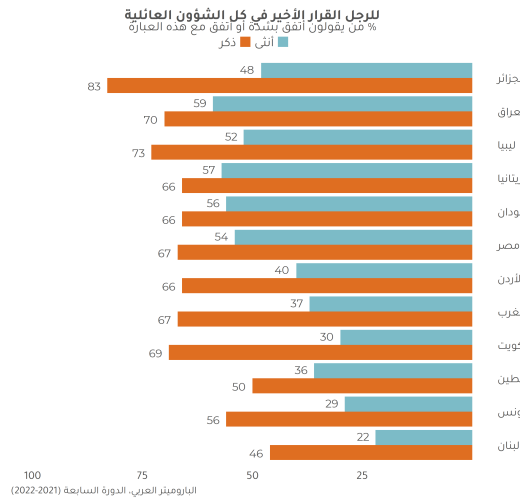
في إتاحة التعليم الجامعي، سواء في استطلاع 2006 أو 2021-2022 (11 بالمئة في العامين المذكورين). بالمثل، فالآراء في المغرب وليبيا ظلت كما هي لم تتغير حيث ربع المواطنين تقريباً يؤيدون أو يؤيدون بشدة هذه المقولة في كل من استطلاعات الباروميتر العربي. وكانت التغييرات أكبر إلى حد ما في العراق والسودان. في العراق، تراجع التصور بضرورة منح الرجال الأولوية في التعليم الجامعي بواقع 8 نقاط مئوية من 2011 إلى 2022، في حين تراجع بواقع 7 نقاط مئوية في السودان من 2011 إلى 2022. في الوقت نفسه، تم رصد تغيرات كبيرة في فلسطين وتونس، حيث المواطنون أقل إقبالاً بواقع النصف على تأييد هذا الرأي مقارنة بالنسبة في كل من البلدين مع استطلاع الباروميتر الأول هنا وهناك. في 2006، أيد المقولة 26 بالمئة من المواطنين الفلسطينيين، وكانت نفس النسبة قائمة في تونس في استطلاع 2011. بحلول 2022، تراجعت هذه النسبة إلى 14 بالمئة في تونس و13 بالمئة في فلسطين. أكبر التغييرات كانت في مصر والأردن، حيث نسبة المواطنين الموافقين أو الموافقين بشدة على أولوية التعليم الجامعي للرجال مقارنة بالنساء، تراجعت 21 نقطة و20 نقطة على التوالي.



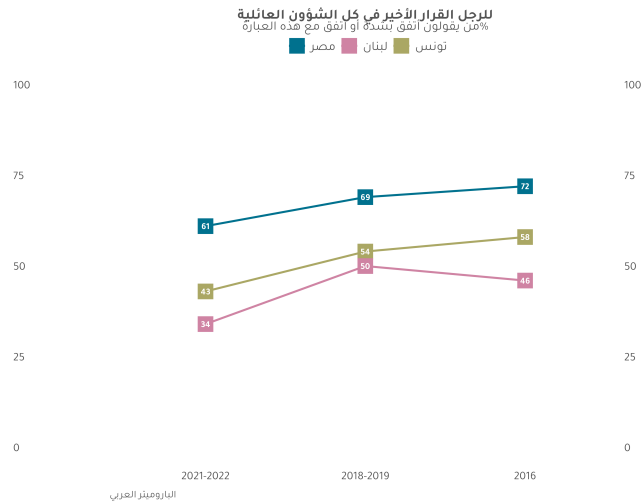
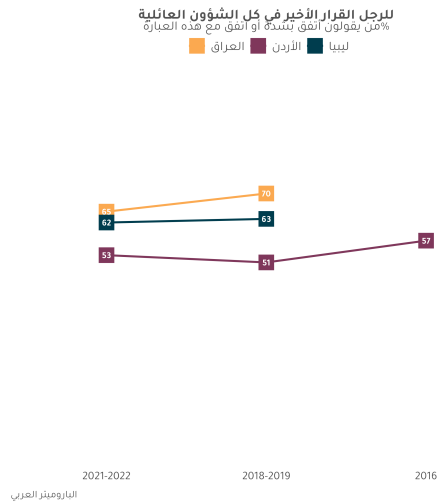
النساء داخل البيت

إضافة إلى الوارد أعلاه، فحص الباروميتر العربي الآراء حول أدوار النساء داخل البيت. في نصف الدول المشمولة باستطلاع 2021-2022 (العراق، الجزائر، ليبيا، السودان، موريتانيا، مصر)، أيد أو أيد بشدة 6 من كل 10 أشخاص على الأقل مقولة "يجب أن يكون للرجل القرار النهائي فيما يخص الأسرة". في الوقت نفسه، ففي ثلاث دول فقط أيد هذه المقولة أقل من نصف السكان (تونس، فلسطين، لبنان).

لم يكن من المدهش ربما أن الرجال هم الأكثر إقبالاً على هذا الرأي مقارنة بالنساء. في كل دولة شملها الاستطلاع، أيدت أو أيدت بشدة أقل من 6 من كل 10 نساء هذه المقولة، وفي نصف دول الاستطلاع، أيدت المقولة أقل من نصف السيدات. بالمقارنة، كان لبنان هو البلد الوحيد الذي أيد فيه أقل من نصف الرجال أن يكون للرجل القول الفصل في القرارات الأسرية (46 بالمئة). في الدول الأخرى، أيد المقولة نصف الرجال على الأقل، وبلغت النسبة 60 بالمئة على الأقل في ثمانية من دول الاستطلاع الإحدى عشر.



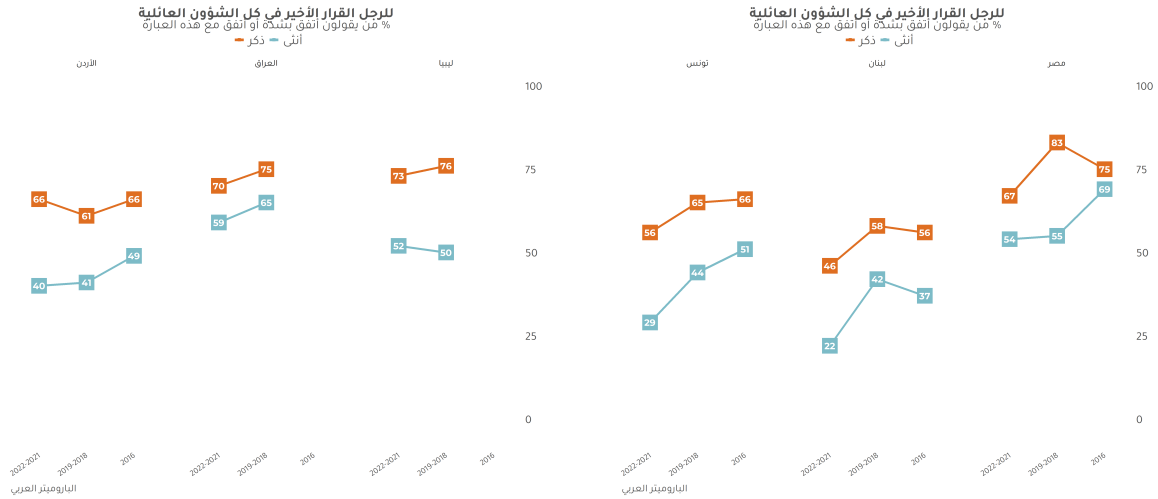
ومثل فحص الآراء تجاه أدوار المرأة في المجال السياسي، عندما ننظر إلى دور المرأة في الأسرة، كانت التوجهات في الآراء منذ بدأ الباروميتر العربي بطرح السؤال في 2016 كاشفة لأن الآراء تتغير تدريجياً لصالح المساواة للمرأة. في 5 من 9 دول تتوفر فيها بيانات عن التوجه في الآراء عبر الزمن إزاء هذه المسألة، طرأ نقص لا يقل عن 10 نقاط مئوية في مستوى تأييد هذه المقولة منذ أول مرة طرح فيها السؤال في الاستطلاع. وتحديداً بلغ التراجع في تأييد الرأي المذكور في تونس 15 نقطة مئوية، من 58 بالمئة من المواطنين يؤيدون أو يؤيدون بشدة في 2016 إلى 43 بالمئة في 2021. لكن حدثت تغيرات أقل في المغرب (6- نقاط مئوية) وفي العراق (5- نقاط مئوية) والأردن (4- نقاط مئوية) أثناء الفترة نفسها، ولم تطرأ تغيرات تذكر في ليبيا (1- نقطة مئوية) منذ 2019.



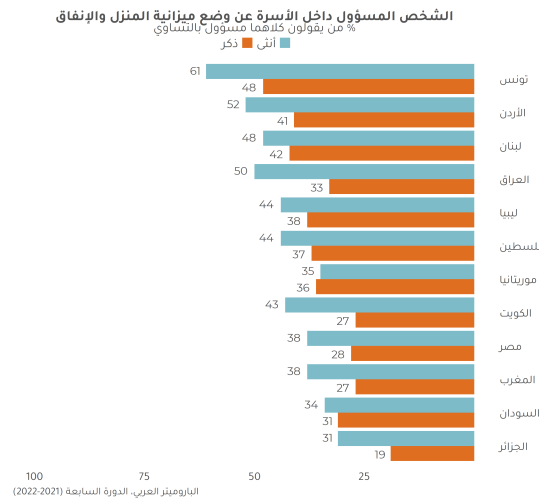
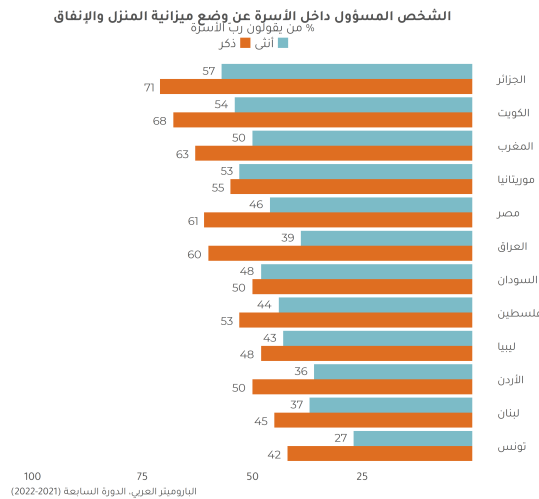
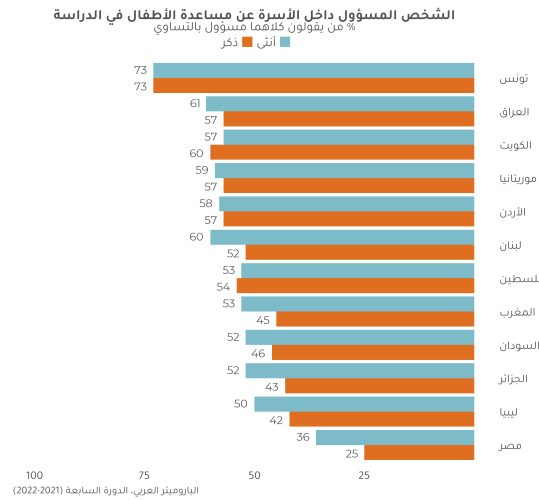
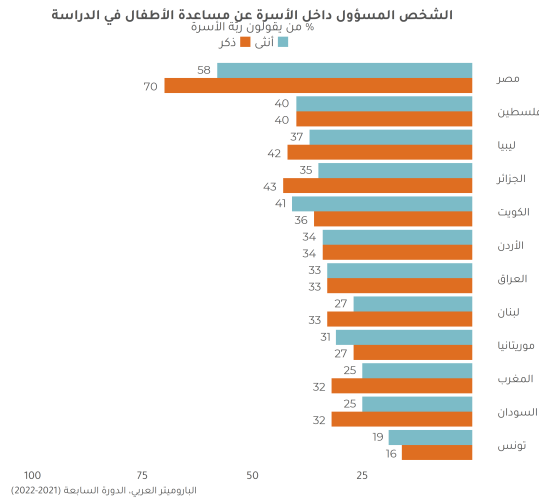
ومع تقسيم مؤيدي ورافضي هذا الرأي بحسب الجندر، لا نرى فحسب أن النساء أقل تأييداً دائماً من الرجال لأن يكون للرجل القرار النهائي، لكن أيضاً تقود النساء التوجه العام فيما يخص تراجع الإقبال على هذه الفكرة. أي أن النساء غيرن آرائهن بنسب أكبر مقارنة بالرجال. في ست من تسع دول تم جمع بيانات عن التوجه العام للرأي فيها، تبين أن التغير في معدلات تأييد النساء لهذه المقولة أكبر من التغير في صفوف الرجال. تراجعت مستويات موافقة النساء على المقولة المذكورة

بأكثر من 10 بالمئة في 6 من 9 دول.

ولقد كشفت النساء التونسيات عن أكبر تغيّر بواقع 22 نقطة مئوية تراجع في تأييد مقولة أن يكون للرجل القول الفصل في قرارات الأسرة. في الوقت نفسه، شهدت مستويات تأييد الرجال للمقولة تراجعاً بأكثر من 10 بالمئة في 3 دول فحسب، وكان أكبر تراجع في السودان بواقع 14 نقطة مئوية. وقادت النساء في الأردن والمغرب التغير في الرأي بدولهنّ فيما يخص هذه القضية. تراجع مستوى تأييد النساء الأردنيات بواقع 9 نقاط مئوية، بينما لم يغيّر الرجال الأردنيون رأيهم بالمرّة تقريباً. بالمثل، تراجع مستوى تأييد النساء في المغرب 13 نقطة مئوية، في حين زاد إقبال الرجال المغاربة على هذه المقولة بواقع نقطتين مؤويتين.

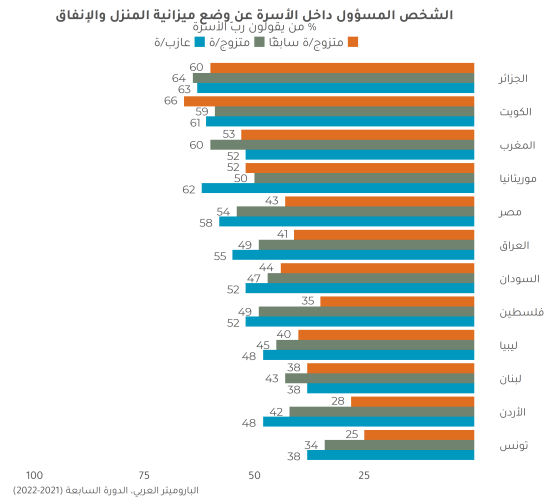
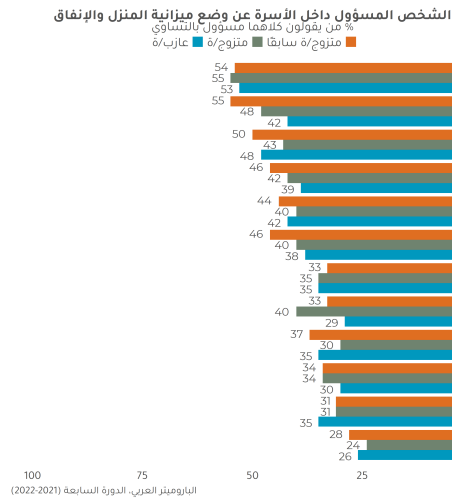


والأدوار المحددة داخل الأسرة لا زالت تعاني من اللامساواة الجندرية، كما يتبين من تصورات المواطنين. لدى السؤال عمّن يجب أن يكون مسؤولاً عن مساعدة الأطفال على الدراسة والتحصيل المدرسي، كانت الإجابات الأكثر انتشاراً في كل الدول هي أن الأب والأم مسؤولان بنفس القدر ثم مسؤولية المرأة. لدى السؤال عمّن يجب أن يكون مسؤولاً عن ميزانية الأسرة، كانت الإجابات الأكثر شيوعاً هما التساوي بين الأب والأم في المسؤولية عن الميزانية الأسرية، ثم مسؤولية الرجل. في الحاليتين، يميل الرجال لاعتناق آراء أكثر تحيزاً ضد المرأة فيما يخص تلك المسؤوليات، ما يعني أنهم أكثر إقبالاً من النساء على القول بضرورة أن تساعد الأم الأطفال في التحصيل الدراسي وأن يتولى الرجل مسؤولية ميزانية الأسرة، في حين تميل النساء أكثر للرأي القائل بالتشارك بنفس القدر في المسؤولية.



كون النساء يعتقدن بضرورة تشارك المسؤوليات بشكل أكثر تساوي فكرة وراءها تحملهنّ لنصيب أكبر من المسؤوليات المنزلية والأسرية. في 8 من 12 بلد، قالت أكثر من نصف الزوجات غير العاملات خارج البيت إن كمية الأعمال المنزلية التي يؤديها قد زادت أثناء انتشار جائحة كوفيد. ينسحب هذا بصورة خاصة على النساء اللاتي قلنّ إنهن لا يمكنهن تغطية المصروفات الشهرية في كل من الجزائر وفلسطين ومصر. حيث إنهن أكثر إقبالاً بمقدار 10 نقاط مئوية على القول إن كمية الأعمال المنزلية ازدادت مقارنة بالنساء اللاتي يمكنهن تغطية مصاريفهن.

كما يبدو أن الصفة الاجتماعية (متزوجة/غير متزوجة/مطلقة/أرملة) تلعب دوراً في الآراء إزاء المسؤوليات المنزلية والأسرية. فالأشخاص غير المتزوجين من قبل والمتزوجين هم الأكثر إقبالاً على القول بضرورة أن يتحمل الرجل مسؤولية ميزانية الأسرة، في حين أن من سبق لهم الزواج (مثال: مطلوقون، أرامل) هم الأكثر إقبالاً على القول بضرورة تشارك مسؤولية الميزانية بالتساوي، في أغلب الحالات.

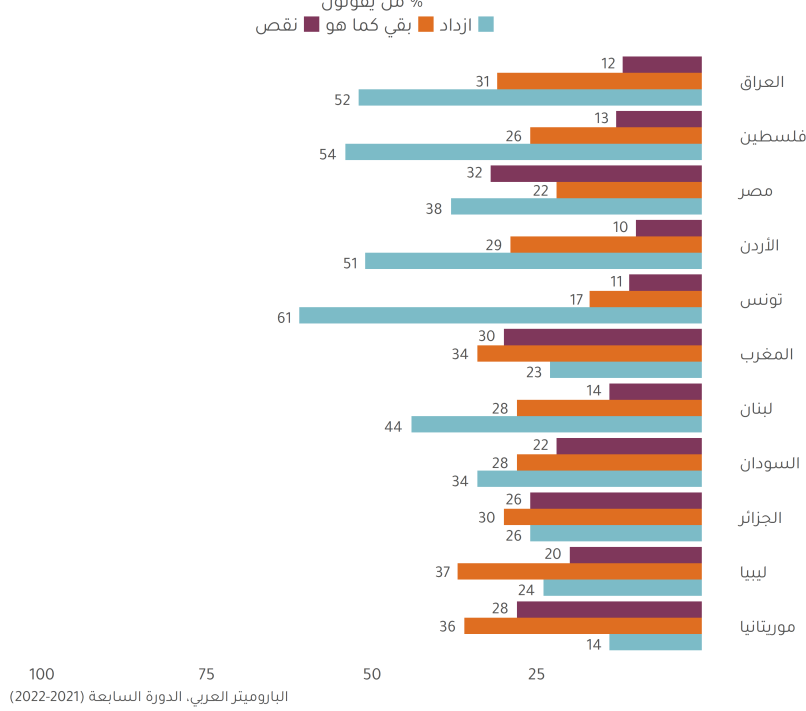


العنف الجندي

وأخيراً، سأل الباروميتر العربي عن العنف ضد النساء في المجتمع. لدى السؤال عما إذا كان العنف قد زاد أم ظل على معدلاته أم تراجع، كان اختيار زيادة العنف هي الإجابة الأكثر اختياراً في سبع من 11 دولة. في أربع دول، قال أكثر من نصف المواطنين إن العنف قد زاد. وفي ثلاث دول لم تكن فيها "الزيادة" هي الإجابة الأكثر اختياراً، قال أغلب المواطنين إنهم يظنون أن العنف ضد النساء في المجتمع ظل على نفس معدلاته. على الأكثر، ثلث المواطنين فحسب في أية دولة قالوا بأن العنف قد نقص. تتسق هذه النتائج مع نتائج البنك الدولي في تقريره الأخير عن العنف الجندي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.⁸

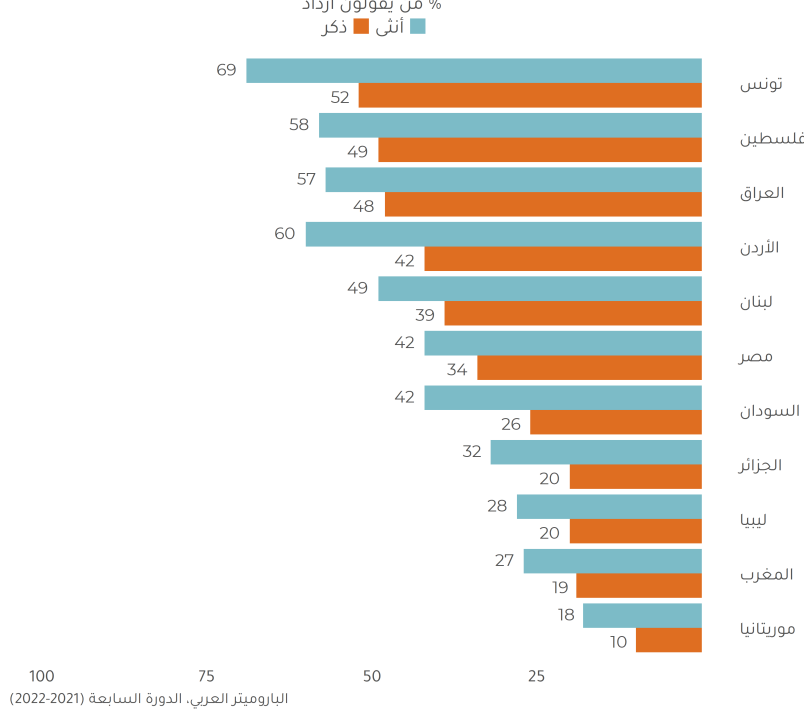
⁸ انظر التقرير هنا.

خلال السنة الماضية، هل ازداد، نقص، أو بقي كما هو، العنف ضد المرأة؟



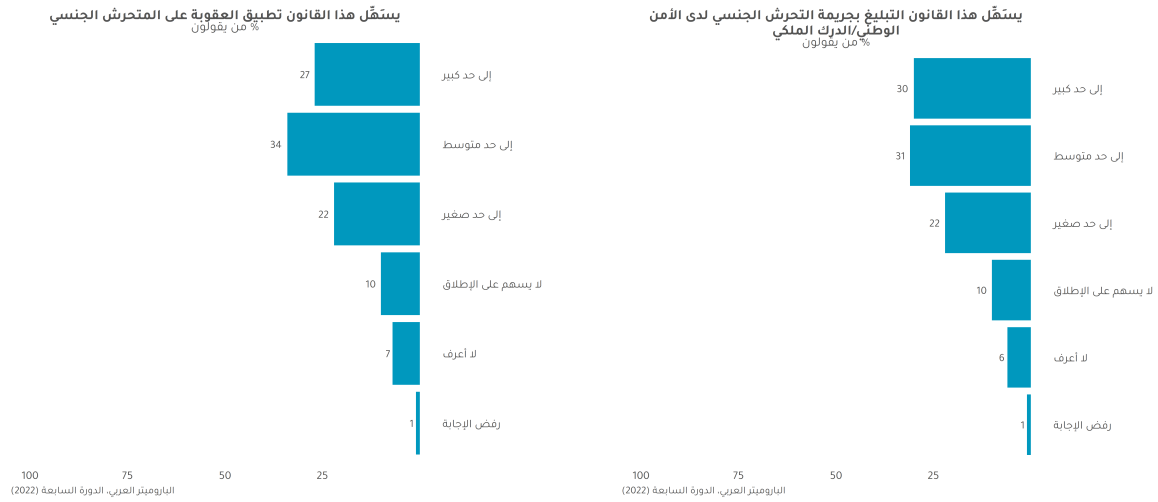
وفي كل دول الاستطلاع، كانت النساء أكثر إقبالاً بكثير من الرجال على القول بأن العنف قد زاد. في الأردن وتونس والسودان بصورة خاصة، كانت الفجوة في إجابات الرجال والنساء تبلغ 18 و17 و16 نقطة مئوية على التوالي. كما رأينا أن في أغلب الحالات، كان الرجال أقل من النساء إقبالاً على القول بتراجع معدلات العنف خلال العام المنقضي. الفجوة في التصورات حول العنف ضد النساء مقلقة، وإن لم تكن مثيرة للدهشة. كما ورد في القسم الخاص بالنساء والعمل، فإن الرجال يسيطرون على أغلب القرارات الحكومية. إذا قلل الرجال من تقدير أهمية أو مدى انتشار العنف ضد النساء في المجتمعات، فمن غير المرجح أن يتم التصدي للعنف الجندري بالشكل المناسب.

العنف ضد المرأة خلال السنة الماضية



إضافة إلى المذكور، تقصّي استطلاع الباروميتر العربي بشكل أعمق مسألة العنف الجندي في المغرب، إذ تضمن الاستطلاع هناك على سؤالاً عن القانون رقم 103-13. هذا القانون - الذي يُعرّف ويجرم التحرش الجنسي - صدر عام 2018. في ديسمبر/كانون الأول 2021، نفذت أكسفام في المغرب 16 يوماً من الأنشطة للتوعية بالقانون.⁹ قام باحثو الباروميتر العربي بتلاوة نصّ التعريف الخاص بالتحرش الجنسي كما ورد في القانون ثم سألوا المواطنين والمواطنات عن مدى تيسير القانون للإبلاغ بوقائع التحرش الجنسي للشرطة وعقاب الجاني، في تقديرهم. في الحالتين، كانت النساء أكثر تفاؤلاً بقليل من الرجال في تقديرتهن، وإن كانت الآراء لم تتباين كثيراً بحسب الجندر. إجمالاً، قال 32 بالمئة من النساء و28 بالمئة من الرجال إن القانون ييسر الإبلاغ بوقائع التحرش الجنسي للشرطة بقدر كبير. وفيما يخص معاقبة الجاني، رأت 28 بالمئة من النساء و26 بالمئة من الرجال إن القانون ييسر معاقبة الجاني بقدر كبير. يلاحظ أن الردّ الأكثر شيوعاً في أوساط النساء المغربيات حول انتشار العنف ضد النساء، هو أن معدلاته ظلت كما هي لم تتغير خلال العام المنقضي، في حين انقسم الرجال بين القول باستمرار العنف على معدلاته وتراجع معدلاته. مع تزايد الوعي بالقانون 103-13، سوف يصبح المغرب دراسة حالة مهمة لفعالية التشريعات في مواجهة التحرش الجنسي والعنف الجندي.

⁹ رابط إلى جدول فعاليات توعية أكسفام.



الخاتمة

إجمالاً، يبدو أن آراء المواطنين في أغلب دول المنطقة تنزع باتجاه مساواة جندرية أكبر، رغم وجود تفاوتات عديدة. الآراء حول الأدوار الجندرية النمطية في البيت والأسرة ما زالت قائمة وقوية، حتى وإن كانت التصورات الثقافية التقليدية أصبحت أقل هيمنة على النساء اللاتي يدخلن قوة العمل. أمام الحكومات العديد من الأدوات في جعلتها لكي تستمر في تقليل أوجه اللامساواة. فزيادة مرافق رعاية الأطفال وتحسين المواصلات العامة يمكن أن تزيد من عدد النساء في قوة العمل. كما أن الاستمرار في تعزيز وصول النساء للمناصب الحكومية/العامة يُرجح أن يستمر في زيادة ثقة المواطنين بتولي النساء أدواراً سياسية قيادية.



حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبية، تقدم نظرة ثاقبة عن الاتجاهات والقيم الاجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006.

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.



ARABBAROMETER.ORG



ARABBAROMETER



@ARABBAROMETER